



تقييم حالة

"خطة العمل من أجل ليبيا": حل الأزمة أم عقدة جديدة؟

"خطة العمل من أجل ليبيا": حل الأزمة أم عقدة جديدة؟

سلسلة: تقييم حالة

وحدة الدراسات السياسية | يناير 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

المبنى رقم 196

شارع الطرفة (800)

منطقة 70، وادي البنات

ص.ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 44199777

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	خريطة طريق في واقع معقد
2	أطروحات "خطة العمل"
3	التحديات الصعبة
5	المشهد السياسي المتشظي
7	الملف الأمني المعقد
8	خاتمة

مقدمة

بعد أشهر قليلة من تسلم مهامه، طرح رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة، خريطةً طريق لحل الأزمة السياسية والمؤسسية في ليبيا، تحت مسمى "خطة العمل من أجل ليبيا". وبصرف النظر عن الدواعي الحقيقية التي دفعته إلى تسريع تقديم خطته التي تبناها فيما بعد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن هذه الخطة تحولت إلى عامل جديد للجدل والخلاف، في بلد يشهد شروخًا اجتماعية متعددة، وتشظيًّا سياسيًا ومؤسسيًا، وانفلاتًا أمنيًّا، ومصاعب اقتصادية ومالية تنذر بالأسوأ. وعلى الرغم من أن خريطة الطريق المطروحة تضمنت سلسلة من الخطوات والإجراءات الأمنية والتشريعية والسياسية، تشفع بتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية، فإن معظم ردود أفعال الفرقاء والفاعلين والمهتمين في ليبيا ظلت تدور حول الانتخابات، بين مؤيد ومعارض ومتحفظ ومشكك، لتتحول محورًا جديدًا للخلاف والتنازع.

خريطة طريق في واقع معقد

لا يبدو طرح خريطة الطريق خارجًا عن سياق الفشل المتكرر الذي انتهت إليه المبادرات الدولية والإقليمية والمحلية جميعها، بما فيها الحوار الأخير الذي دار في تونس، بين وفدي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة برعاية بعثة الأمم المتحدة، بهدف الوصول إلى توافقات تؤدي إلى تعديل اتفاق الصخيرات الذي انتهى كذلك إلى طريق مسدود، بعد سنتين من توقيعه؛ إذ فشلت حكومة الوفاق الوطني في نيل ثقة أعضاء مجلس النواب، كما فشلت في بسط سلطتها على الأرض في أغلب المناطق.

وبعد سنتين من توقيع اتفاق الصخيرات، يراوح الانقسام السياسي والمؤسسي مكانه، من خلال وجود ثلاثة أجسام تنفيذية: المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، المعترف به دوليًا، برئاسة فايز السراج، في طرابلس؛ والحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبد الله الثني في البيضاء؛ وحكومة الإنقاذ الوطني التي لا زالت تذكر بوجودها، بين حين وآخر، من خلال الاشتباكات المتكررة التي تشهدها العاصمة طرابلس وجوارها بين كتائب محسوبة عليها وأخرى محسوبة على حكومة الوفاق، ومن خلال ظهور رئيسها خليفة الغويل في بعض المناسبات. أما على الصعيد

"خطة العمل من أجل ليبيا": حل الأزمة أم عقدة جديدة؟

الأمني والعسكري، فقد ظل المشهد الكتائبي والميليشياوي السمة الغالبة، وظلت بنود الاتفاق التي تنص على نزع السلاح ودمج الكتائب في الأجهزة الرسمية وتوحيد المؤسسة العسكرية مجرد أمنيات. وفي هذا الخضم، تتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية كل يوم، وتتدهور قيمة الدينار الليبي إلى مستويات دنيا، وترتفع الأسعار، وتشح السيولة، وتغيب أي حلول عملية للأزمة في ظل انعكاس التشطي السياسي على المصرف المركزي الذي انشطر كذلك إلى مؤسستين ومحافظين يتنازعان الشرعية، في كل من طرابلس والبيضاء.

وفي المحصلة، وبعد سنتين من توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات، والآمال العريضة التي علفت عليه حينها في رتق المشهد المؤسستي المنقسم وحلحلة المختنقات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، يبدو ما أنجز في هذا الاتجاه متواضعاً جداً، ويكاد يقتصر على صور رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج والوفود التي ترافقه في الزيارات واللقاءات الرسمية، إضافة إلى إعلان بعض الكتائب المسلحة ولاءها لوزارتي الداخلية والدفاع، من دون مؤشرات على تحول إعلانات الولاء إلى انضباط وتراتبية مؤسساتية حقيقية. وعلى أرضية هذا الفشل، متعدد الأوجه، أطلق رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة، "خطة العمل من أجل ليبيا".

أطروحات "خطة العمل"

حددت "خطة العمل من أجل ليبيا" سقفاً زمنياً لا يتجاوز سنة واحدة؛ أي أيلول/ سبتمبر 2018، للوصول إلى نهاية المرحلة الانتقالية، بانتخاب رئيس وبرلمان.¹ وتنص الخطة على سلسلة طويلة ومعقدة من الإجراءات السياسية والأمنية والتشريعية لتمهيد الأرضية لإجراء الانتخابات. وتتمثل الإجراءات التشريعية في إدخال جملة من التعديلات على اتفاق الصخيرات؛ وتشمل، خصوصاً، تركيبة المجلس الرئاسي والحكومة، ووضع المؤسسة العسكرية وقيادتها، وطرح مسودة مشروع الدستور على مجلس النواب للتصديق عليها، ثم عرضها على الاستفتاء، وإصدار قانون منظم للانتخابات. أما المسار السياسي، فيتضمن عقد مؤتمر وطني، برعاية أممية، يجمع أعضاء مجلسي الدولة والنواب، ويشارك فيه "الذين تم استبعادهم والذين همشوا أنفسهم والأطراف التي تحجم عن الانضمام إلى العملية السياسية". ويجري خلال هذا المؤتمر اختيار أعضاء المؤسسات التنفيذية التي

¹ "Unveiling new Libya plan, U.N. sees opportunity for peace," *Reuters*, September 20, 2017, accessed on 9/1/2018, at: <https://goo.gl/N7kUMs>

أعيد تشكيلها على أساس توافقي، وتقديم مقترحات إلى هيئة صياغة مشروع الدستور لتعديل المسودة التي أنجزتها. كما تشمل الإجراءات السياسية تكثيف جهود المصالحة المحلية، في حين تتمثل الإجراءات الأمنية، أساساً، في تقديم مبادرة لتوحيد الجيش، وإقامة حوار مع الجماعات المسلحة بهدف إدماج أفرادها في العملية السياسية والحياة المدنية، واتخاذ قرارات حاسمة لمعالجة قضية النازحين. وبالتوازي مع كل هذه الإجراءات، تدعو الخطة المفوضية العليا للانتخابات إلى الاستعداد الشامل لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بما في ذلك تحيين سجلات الناخبين ومراكز الاقتراع وتوفير الوسائل اللوجستية.

لا شك في أن الانتخابات النزيهة لا تقتصر على فعل الاقتراع، بل هي عملية منظومية متكاملة ومرتبطة لا تمثل فيها لحظة الاقتراع سوى الحلقة الأخيرة، حتى في البلدان التي تمتلك تقاليد ديمقراطية راسخة واستقراراً سياسياً ومؤسسياً. ويغدو هذا الشرط أشد إلحاحاً في بلد، مثل ليبيا، يمزقه الانقسام السياسي والمليشياوي والقبلي، وتكاد تتوارى فيه مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والإدارية والخدمية. ونظرياً، تبدو "خطة العمل من أجل ليبيا" متناسقة مع هذا الشرط المبدئي، وحريصة على تمهيد الطريق وتذليل الصعوبات للوصول إلى مخرجات انتخابية تحوز أقصى مقادير الشرعية الممكنة. غير أن ذلك لا يعني أن الحاصل سيكون، بالضرورة، مطابقاً للحسابات النظرية.

التعديلات الصعبة

تنص "خطة العمل من أجل ليبيا" على بدء المسار بخطوتين تشريعية وسياسية، مؤكدتين؛ هما إدخال تعديلات على اتفاق الصخيرات تخص تركيبة المجلس الرئاسي والحكومة ووضع المؤسسة العسكرية، وعقد مؤتمر وطني جامع. وفي إثر إعلان سلامة مبادرته، انطلق حوار، في تونس، بين وفدين ممثلين عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، بهدف الوصول إلى توافق حول تعديل المادة المتعلقة بتركيبة السلطة التنفيذية؛ فتمت إحالة المقترحات إلى مجلس النواب الذي صدّق عليها في وقت وجيز، قياساً على مشاريع أخرى لا زالت في الانتظار منذ أكثر من سنتين. غير أن هذا التصديق السريع أثار المزيد من الجدل والتحفظات والتشكيك. وتركزت أغلب الاعتراضات،

"خطة العمل من أجل ليبيا": حل الأزمة أم عقدة جديدة؟

ومن بينها اعتراضات المجلس الأعلى للدولة، على القدر في شرعية النصاب القانوني²، ذلك أنه حضر أقل من نصف أعضاء المجلس المؤلف من 188 عضوًا. أما التعديلات المطلوبة على المادة (8) من اتفاق الصخيرات، والمتعلقة بوضع المؤسسة العسكرية وقيادتها، فلا ينتظر أن تمر ببسر، في ظل طموح قائد عملية "الكرامة" خليفة حفتر إلى الهيمنة على المشهد السياسي والعسكري في البلاد، ورفضه أي تبعية مؤسساتية للسلطة التنفيذية العليا ممثلة في المجلس الرئاسي، إضافة إلى ارتباط فريق من النواب بحسابات قبلية ومناطقية وأجندات إقليمية، مصرية وإماراتية على وجه الخصوص، رافضة التوافق على أي مشهد سياسي وعسكري يشارك فيه الصف المحسوب على الثورة. وتتعرز هذه الفرضية أكثر في ظل الفشل غير المعلن للحوار الجاري في تونس بين فريقين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، برعاية بعثة الأمم المتحدة، ومغادرة فريق النواب من دون تحقيق إنجاز يُذكر في هذا الباب.

إلى جانب التعديلات المطلوبة على اتفاق الصخيرات، تنص "خطة العمل من أجل ليبيا" على ضرورة عمل مجلس النواب والهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، بصورة متوازنة، لإدخال التنقيحات والتعديلات على المسودة المقدمة سابقًا، مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات الصادرة عن المؤتمر الوطني، ثم التصديق عليها، قبل طرحها على الاستفتاء العام. كما يتعين على مجلس النواب، بحسب الخطة، إصدار قانون انتخابي ينظم، وفقه، الاستفتاء على الدستور والانتخابات البرلمانية والرئاسية. وكما هو الشأن بالنسبة إلى التعديلات على اتفاق الصخيرات التي تواجه بحسابات الفرقاء، فإن الخلافات على مسودة مشروع الدستور ومضامينها لا تقل عنها حدة. ذلك أن مطالب ممثلي مختلف المكونات الاجتماعية (الأمازيغ، والتبو، والطوارق، والشرق، والغرب، والجنوب... إلخ) لدسترة مطالبها الثقافية وتوزيع المؤسسات السيادية على مختلف المناطق واقتسام الثروات تسببت، طوال السنتين المنقضيتين، في تعطيل عمل الهيئة وانسحاب بعض أعضائها، وإعلان بعض المكونات، مبكرًا، أنها لن تعترف بالمسودة حتى إذا تم إقرارها. وحتى بعد إحالة المسودة إلى مجلس النواب، لم تأخذ مجراها التشريعي، ولم تجد طريقها إلى التصديق، خاصة بعد صدور حكم قضائي عن محكمة استئناف البيضاء، الخاضعة لسلطات المنطقة الشرقية، يقضي بوقف إحالة المسودة إلى مجلس النواب.

² "عراقيل على طريق انتخابات «الأمر الواقع» في ليبيا انقسام حول توقيتها... وتوافق على أهميتها"، الشرق الأوسط، 14 كانون الأول/ديسمبر 2017، شوهد في 2018/1/9، في: <https://goo.gl/UPfS57>

وعلى الرغم من أن "خطة العمل من أجل ليبيا" توصي الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بمراجعة المسودة ومراعاة الملاحظات والمقترحات المنتظر صدورها عن المؤتمر الوطني، فإن الهيئة، بتركيبها الحالية، ستظل في وضع انقسام وتجادب بسبب المطالب الاجتماعية والمناطقية السابق ذكرها، والتي تتفاقم، كل يوم؛ نظرًا إلى مناخ عدم الثقة الذي يغذيه التشطي السياسي والقبلي وما يعلنه أكثر من طرف من رغبة في إقصاء المكونات الاجتماعية والثقافية الأخرى والهيمنة على الدولة والاستئثار بالثروات.

المشهد السياسي المتشطي

في إثر توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات، في كانون الأول/ديسمبر 2015، علق الكثير من الليبيين آمالاً عريضة عليه لتجاوز حال التشطي السياسي والانقسام المؤسساتي. وساد، حينها، خطاب إعلامي وسياسي يحمّل حكومة الإنقاذ الوطني، خصوصًا، كل أوزار المرحلة. غير أن مجريات الأحداث التي تلت ذلك كانت كفيلة بتراجع منسوب التفاؤل وإظهار عمق الأزمة التي تعانيها الدولة والمجتمع؛ بفعل عوامل محلية وأخرى إقليمية ودولية. وبعد سنتين من توقيع اتفاق الصخيرات، والذي تمّ تجاوزه عمليًا، على الرغم من أن المجتمع الدولي كرر التذكير بأنه الإطار الوحيد للحل، فإن الانقسام المؤسساتي ظلّ قائمًا، ويمثل العقبة الكأداء التي تمنع تمرير أي مشروع للحل، بما في ذلك خطة المبعوث الأممي، غسان سلامة.

وعلى الرغم من أن معظم الفرقاء الليبيين لم يعلنوا معارضة واضحة لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية الواردة في خطة سلامة، فإن الاستدراك كان حاضرًا في أغلب تصريحاتهم، من خلال تأكيد جملة من الشروط، أو من خلال التشكيك في جدية الخطة ومراعاتها للظروف الموضوعية القائمة على الساحة الليبية، أو من خلال رفع الفيتو أمام مشاركة هذا الطرف أو ذاك. فعلى مستوى المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، والحزام المؤسساتي والسياسي والحزبي الداعم لاتفاق الصخيرات، كليًا أو جزئيًا، يبدو موقف السراج متناغمًا، إلى حد كبير، مع موقف البعثة الأممية، في الذهاب إلى انتخابات عامة، مع التأكيد، في الآن نفسه، على أن الاتفاق السياسي يظل ساري المفعول إلى حين انتخاب رئيس وبرلمان جديدين، ويستتبع ذلك استمرار شرعية المجلس الرئاسي والأجسام المنبثقة عن الاتفاق. غير أن الحديث عن موقف موحد ورسمي للمجلس الرئاسي، من هذه

"خطة العمل من أجل ليبيا": حل الأزمة أم عقدة جديدة؟

القضية ومن غيرها، يظل حديثاً نسبياً في ظل ما يسود بين أعضائه من تنافر وانقسام، إلى حد إعلان الانحياز الصريح إلى معسكر حفتر، كما هو حال نائب رئيس المجلس علي القطراني.

وأعلن عبد الرحمن السويحلي، رئيس المجلس الأعلى للدولة، أحد الأجسام المنبثقة من اتفاق الصخيرات، ترحيبه بخطة سلامة وإجراء الانتخابات العامة، مطالباً، باحترام كل الإجراءات التي نصت عليها الخطة. وتمحورت أبرز تحفظات السويحلي، ومعه آخرون من المجلس الأعلى للدولة، حتى الآن، حول بطلان التعديل الذي صدّق عليه مجلس النواب في خصوص تركيبة السلطة التنفيذية لعدم توافر النصاب، إضافة إلى رفض تعديل المادة الثامنة من اتفاق الصخيرات المتعلقة بوضع قيادة المؤسسة العسكرية، والتمسك بضرورة الشراكة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في تعيين المسؤولين عن المؤسسات السيادية. أما مواقف الأحزاب، وتحديداً "العدالة والبناء" و"تحالف القوى الوطنية"، وهما الحزبان الأكثر تمثيلية وفق نتائج الانتخابات السابقة، فلم تخل من تحفظات. فقد اشترط حزب العدالة والبناء طرح مسودة الدستور للاستفتاء قبل المرور إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والإبقاء على المادة الثامنة من اتفاق الصخيرات التي تمنح السلطة التنفيذية حق تعيين قيادة الجيش والإشراف على عملها؛ ما يعني، ضمناً، سحب أي شرعية من اللواء المتقاعد خليفة حفتر. أما تحالف القوى الوطنية، فتركز أهم مطلب له في الذهاب إلى المؤتمر الوطني الذي يضمن مشاركة من همّشوا في اتفاق الصخيرات، في إشارة ضمنية إلى رجال النظام السابق، محدّراً من أي تعديل للخطة المعلنة قد تلغي هذا المعطى.

ويظل موقف اللواء المتقاعد خليفة حفتر والمعسكر القبلي والميليشياوي المساند له أشد المواقف صراحة في التحفظ على إجراء الانتخابات. ولم يقتصر تحفظ هذا المعسكر ورفضه الضمني، والمعلن، إجراء الانتخابات على التصريحات الإعلامية، بل تعداها إلى القيام بأعمال لفرض الأمر الواقع على الأرض. فحال إعلان سلامة خطته، انطلقت بالمنطقة الشرقية حملة توقيعات لـ "تفويض" حفتر بتولي الرئاسة من دون انتخابات، في حين تكفلت الميليشيات وأفراد "الصحات القبلية" بتحطيم اللافتات التي علقتها المفوضية العليا للانتخابات على واجهات مكاتب الاقتراع. وتوج حفتر ما قام به أتباعه بإعلانه، في 17 كانون الأول/ديسمبر 2017، انتهاء اتفاق الصخيرات وانتهاء الأجسام التنفيذية والتشريعية القائمة، بما فيها المجلس الرئاسي.³ وعلى الرغم من أن

³ "Haftar announces end of Libyan Political Agreement," December 18, 2017, Middle East Monitor, accessed on 9/1/2018, at: <https://goo.gl/L5tqe6>

حفتر أكد أنه لن يقبل أي سلطة عدا المنبثقة منها عن انتخابات، فإن إعلانه انتهاء الاتفاق والأجسام التنفيذية والتشريعية يعني، في المحصلة، قطع الطريق على خريطة سلامة، ورفض أي توافق يؤدي إلى إجراء انتخابات قد تفرز مشهّدًا جديدًا لا يكون حفتر الفاعل الأول فيه.

الملف الأمني المعقد

لا شك في أن استقرار الوضع الأمني يظل أحد الشروط اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة يدلي فيها المقترعون بأصواتهم من دون تخويف أو ضغوط، ويتواصل فيها المرشحون مع جمهور الناخبين، في مختلف المناطق، بكامل الحرية. ولا شك، أيضًا، في أن أي متابع منصف للملف الليبي يدرك أن حالة الانفلات الأمني وانتشار السلاح وسطوة الكتائب والانقسام الاجتماعي والمناطقي، كلها عوامل، تحول دون تأمين مختلف مراحل العملية الانتخابية، في المدى المنظور. ففي المنطقة الشرقية، تفرص الكتائب المسلحة والصحات القبلية الموالية لخليفة حفتر، والمدعومة بحضور أمني وعسكري إقليمي مباشر في قاعدتي بنينا والخروبة، حالة من التهيب ضد كل رأي مخالف، بلغت حد تنفيذ إعدامات جماعية في بنغازي والأبيار وأجدابيا ودرنة للمحسوبين على تيار "ثورة 17 فبراير"، وحتى لقيادات ومنتسبين إلى عملية "الكرامة" أبدوا تحفظات على ممارسات قيادتها. كما تستهدف حملات التخوين وحرق البيوت والممتلكات والتهجير القسري كل من يشك في ولاءه التام لحفتر، حتى بلغ عدد المهجرين من بنغازي، وحدها، نحو ثلث سكانها، بحسب إحصائيات المنظمات الحقوقية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.⁴

أما في المنطقتين الغربية والوسطى، وعلى الرغم من الاستقرار الأمني النسبي في العاصمة طرابلس ومدن أخرى كمصراتة وسرت وزوارة وترهونة ومدن جبل نفوسة، فإن ولاء أغلب الكتائب المسلحة التي تتولى الملف الأمني للمجلس الرئاسي ووزارتي الداخلية والدفاع بحكومة الوفاق، يظل ولاءً نظريًا لاكتساب الشرعية وتلقي الرواتب، ولا يرقى إلى مرتبة الانضباط والتراتبية المطلوبة في المؤسسات الأمنية والعسكرية. فقد كشفت أحداث

⁴ "NCHRL report: 433 persons killed in Libya during 2017 amid terrible economic, humanitarian conditions," Libya Observer, January 01, 2018, accessed on 9/1/2018, at: <https://goo.gl/Mfm87t>

"خطة العمل من أجل ليبيا": حل الأزمة أم عقدة جديدة؟

متكررة، جرت في العاصمة وفي مدن أخرى، أن المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق لا يملكان سلطات حقيقية على هذه الكتائب، في حين كان المعطى القبلي والمناطقي والغنائمي هو الحاسم في اصطفاها، وهو العامل الذي يجعل نزع السلاح وإدماج الكتائب في المؤسسات الرسمية، كما نصت على ذلك خطة سلامة، أمراً بعيد المنال؛ ما يعني أن أي انتخابات، إذا أجريت في ظل هذه الظروف الأمنية، ستكون خاضعة، في حيثياتها ومخرجاتها، لضغوط السلاح وليس لبرامج المرشحين.

وفي المنطقة الجنوبية، تكاد أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية تغيب تماماً، لتحل محلها الكتائب القبلية والمناطقية. ويتفاقم الانفلات الأمني، في الجنوب، يومياً، بفعل اتساع المجال الجغرافي مقابل الكثافة السكانية الضعيفة؛ ما وفر الفرصة للعصابات وقطاع الطرق لممارسة السطو والحرابة وتهريب المهاجرين من دول الجوار، ولتنظيم الدولة "داعش" للتمركز والاستيطان في الأودية والجبال والمساحات الخالية جنوب الجفرة وقرب براك الشاطيء، بعد طرده من معقله السابق في سرت. كما أتاح الفراغ الأمني في المنطقة الجنوبية لمليشيات العدل والمساواة السودانية وجماعات تشادية مسلحة مجالاً واسعاً للحركة والمشاركة في صراعات الفرقاء الليبيين. وفي وضع أمني كهذا، تصبح مهمة مفوضية الانتخابات والسلطات المركزية صعبة جداً حتى في إيصال المعدات اللوجستية إلى العديد من مراكز الاقتراع، فضلاً عن تأمين حملات المرشحين وتنقل فرق المراقبين، وضمان التصويت في ظروف عادية، وقبول مخرجات العملية الانتخابية.

خاتمة

صعد رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة، نبرة التحدي، خلال الجولات التي قادته، في كانون الأول/ ديسمبر 2017، إلى عدد من المدن الليبية وخلال مقابلته الشخصيات الليبية الفاعلة في المشهد الحالي، وقد أكد في أكثر من مناسبة أن الانتخابات ستجري قبل انتهاء عام 2018، مهما كانت الموانع والتحديات. ولم يجب سلامة، حتى الآن، عن الأسئلة المتواترة حول مدى قدرة بعثة - مفوضة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي - على جمع الفرقاء الليبيين، مع تعدد خلفياتهم القبلية والسياسية والمليشياوية وولاءاتهم الإقليمية والخارجية، على طاولة واحدة، للخروج بتوافقات يقبلها الجميع. وهي المهمة التي عجز عنها المبعوثون

السابقون، ووقفت دونها المبادرات الإقليمية والدولية السابقة. كما لم يوضح طبيعة العصا التي يملكها لتطبيع الوضع الأمني، في حيز زمني ضيق، في بلد يفوق فيه عدد قطع السلاح، خارج سيطرة الدولة، عدد السكان أضعافاً، وتتحرك فيه الميليشيات، بعنادها الخفيف والثقيل، بلا رادع. ولم يكشف سلامة، حتى الآن، الغموض عن مدى وجاهة إجراء انتخابات في غياب دستور وقانون انتخابي، إذا عجز مجلس النواب عن تحقيق النصاب اللازم لتمريرهما. وقبل هذا، يتساءل عديد المتابعين: هل في وسع سلامة إقناع الرافضين، مسبقاً، للخضوع لمخرجات عملية انتخابية، إذا كانت في غير مصلحتهم، على غرار حفتر، بأن صندوق الاقتراع هو السبيل الشرعي الوحيد لتولي المسؤولية وبناء الدولة؟

تبدو "خطة العمل من أجل ليبيا" طموحة، من حيث مضامينها النظرية، غير أن معطيات الواقع السياسي والأمني والاجتماعي الحالي في ليبيا، وتشابك مسارات التدخل الإقليمي والدولي، تضع نقاط استفهام متواترة حول مدى قدرة الجهات المعنية على تحويل هذه الخطة إلى أمر واقع. ويذهب آخرون إلى فرضيات أخطر: هل تكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا، إذا أُجريت في الظروف الحالية، دافعاً لمزيد تعقيد المشهد وخط الأوراق، وتحويل الانقسام السياسي والمؤسسي السائد إلى تقسيم لخريطة ليبيا؟